أثر الدرس الصوتيّ الحديث في تجديد الصرف العربيّ

د. حمزة بو جمل *
boudjemelhamza@gmail.com

ملخص:

يكشف هذا البحث عن الأسس الصوتية الحديثة في تجديد الصرف العربي، والوقوف على مظاهر التجديد ومناحي الاختلاف في الصرف العربي بين القديم والحديث في المجالات التالية: الحدود الموضوعية والمسائل التي يعنى بها علم الصرف، والمناهج المتّبعة في البحث ونوع التعليل المستعمل لتفسير التغيرات والظواهر الصرفية، وكذلك على مستوى الأهداف والغايات التي يراد تحقيقها.

الكلمات المفتاحية: الأصوات، الفونولوجيا، الصرف، التغيّرات، التجديد، القوانين، التعليل.

The Effect of Modern Phonetic Lesson on Renewing the Arab Morphology

Dr. Hamza Bou Jamal **
boudjemelhamza@gmail.com

Abstract:

The current research paper reveals the modern acoustic foundations on renewing the Arab morphology. It aims at identifying the aspects of renewal by citing the

* أستاذ الصوتيات العربية المحاضر"أ" - قسم اللغة والأدب العربي – المركز الجامعي -آفلو - الجزائر.

** Lecturer Professor "A" of Arabic Phonetics, - Department of Arabic Language and Literature - University Center - Aflou - Algeria.

الآداب مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

difference between Arab morphology of ancient and the one of modern times in the following areas: firstly the boundaries and issues of exchange morphology as a science, and secondly the methods used in the research and the way of reasoning which is used to explain changes and morphological phenomena at the level of the achieved objectives.

Key Words: Sounds, Phonology, Morphology, Changes, Innovation, Laws, Reasoning.

مقدّمة:

يسعى هذا البحث إلى إبراز مظاهر استثمار معطيات الدرس الصوتي الحديث في تجديد الصرف العربي، ورصد القضايا والمسائل الصرفية المستجدّة عند المحدثين في ضوء مناهج النظر الصوتي، ويهدف إلى الإجابة عن:

ما مدى استثمار معطيات علم الأصوات موضوعيا ومنهجيا؟ أي على مستوى المعارف والموضوعات المستجدّة كالنبر والتنغيم والمقاطع، وخصائص التشكيل الصوتي، وعلى مستوى مناهج التفكير الصوتي، وكيفية الوصول إلى الحقائق أو البرهنة عليها. وما مدى استفادة الصرف العربي من النتائج التي حققها علم الأصوات؟

ويمكن أن تجمل هذه النتائج الصوتية في ثلاثة أقسام، أولها: النتائج الصوتية المتعلقة بمميزات الصوت اللغوي مفرداً (نطقيا وفيزيائيا وإدراكيا)، وهو ما يندرج في فروع علم الأصوات[1] وسلوكه داخل التشكيل، والخصائص المقطعية للغة، وكذا الخصائص الأدائية لها كالنبر والتنغيم والمفاصل، إضافة إلى ما توصّل إليه البحث الصوتي من استعمال المنهج الوصفي لمعرفة قوانين التغيّرات الصوتية وتعليلها تعليلا علميا موضوعيا بعيدا عن التخمين والتأويل والأحكام المسبقة، وهذا ما يلخصه أحد الباحثين بقوله: "ولسنا هنا نرمي إلى مجرد المخالفة أو ادّعاء

التجديد دون مسوغ، وإنما نهدف إلى تسجيل الحقائق كما تعلن عن نفسها دون افتراض أو توهم يشوب هذه الحقائق ويعقّدها ويجعل البحث فيها عبثا دون طائل"[2].

وثانيها: النتائج الصوتية المرتبطة بتطبيق المنهجين التاريخي والمقارن، التي ساعدت على تفسير بعض مظاهر الركام اللغوي، ومعرفة قوانين التطور اللغوي، ومقارنة التغيرات الصوتية للغات التي تنتمي إلى أصل واحد.

وآخرها: المعطيات الموضوعية المرتبطة بحدود الظاهرة المدروسة، وعلاقتها ببقية الظواهر، كالتمييز بين المنطوق والمكتوب، وبين اللغة والكلام، وتحديد المستويات اللسانية، ولهذا أثر في تشكّل حدودٍ موضوعيةٍ لعلم الصرف تختلف عما كانت عليه قديما، ولاستيضاح هذه المعطيات يكفي الاطلاع على فصول كتاب اللغة العربية -معناها ومبناها للدكتور: تمام حسان، مثل: اللغة والكلام، الأصوات، النظام الصوتي، النظام الصرفي، الظواهر السياقية[3].

ولتحقيق أهداف هذا البحث، اخترنا منهجا يزاوج بين المقارنة والوصف؛ وذلك لتتبع مظاهر التغير بين الدرسين، ثم تحليل هذه التغيرات وتصنيفها، وربطها بجوانب التجديد الموضوعية والمنهجية.

أما عن الدراسات التجديدية عند المحدثين في هذا الفن، فهي تنقسم إلى اتجاهين:

أحدهما تيسيري تعليمي، يكتفي أصحابه بإعادة عرض القواعد وتيسيرها بأسلوب سهل يتناسب مع متطلبات التعليم الحديث، أو حذف بعض المسائل الصرفية كما فعل شوقي ضيف، بحذفه باب الإعلال؛ لأنه يفرض للحروف المعتلة في الكلمات صوراً لا تجري في النطق واستبعد باب الموازين؛ لأنها تدخل على المباحث الصرفية تعقيداً هي في غنى عنه على حدّ قوله[4]. وهذا الاتجاه لا يعنينا في البحث.

والاتجاه الثاني اتجاه علميّ يحاول التجديد في الفكر الصرفي العربي، في ضوء الدرس اللساني والمناهج الحديثة[5]، والدراسات التي تندرج في هذا الاتجاه كثيرة ومتنوعة، واخترنا منها في

هذا البحث ما أفاد من معطيات علم الأصوات الحديث فقط؛ للوقوف على أثرها في تجديد الصرف العربي موضوعا ومنهجا وأهدافا.

1. مجالات التجديد في الصرف العربيّ

التجديد في اللغة مصدرٌ للفعل جَدَّدَ، فتجدّدَ الشيءُ: صار جديداً. وأجدّه واستجدّه وجدّده أي: صيّره جديداً، وجدَّ الشيءُ يَجِدُّ بالكسر جِدَّةً: صار جديداً نقيض الخَلَقِ[6]. وتجديد التراث عموماً والدراسات القديمة على وجه الخصوص هو إعادة تفسيرها؛ "طبقا لحاجات العصر... والمساهمة في تطوير الواقع وحلّ مشكلاته، والقضاء على أسباب معوقاته، وفتح مغاليقه التي تمنع أيّ محاولة لتطويره"[7]. وتجديد النظر في قواعد اللغة ضرورة في كل عصر؛ لأنّها تتولد "من البحوث التي يقوم بها العلماء وتتبدّل بتبدّل النظريات التي يضعونها، فهي من الأمور الاجتهادية التي يجب أن تبقى خاضعة لحكم العقل والمنطق على الدوام، ولا يجوز لنا أن نتقبلها من غير مناقشة وتفكير بل يجب أن نعيد النظر فيها... لنكشف فيها عن مواطن الخطأ والصواب ونسعى في إصلاحها وفقا للطرق المنطقية في البحوث العلمية بوجه عام"[8].

وتتفاوت الدراسات فيما بينها بتفاوت الزمان والمكان في جوانبها المعرفية وخلفياتها الفكرية والفلسفية وحدودها الموضوعية من جهة، وفي أغراضها وأهدافها التي تريد تحقيقها من جهة ثانية، وفي أدواتها المنهجية وآلياتها الإجرائية لتحقيق تلك الأهداف والغايات من جهة أخرى، والبحث في مظاهر التجديد الصرفيّ لا يخرج عن البحث في هذه الجوانب الثلاثة:

أ. الحدود الموضوعية للصرف العربيّ: إنّ التجديد في هذا المجال يتجلّى فيما طرأ على حدود الظاهرة المدروسة ومسائلها المتناولة حديثاً، فالدرس الصرفيّ العربيّ القديم يتناول الكلمة التي تتحوّل من بنية إلى أخرى، بالزيادة، والحذف، وتغيير الحركات، والإبدال، والإعلال...إلخ، وهذا ما يدلّ عليه لفظ الصرف أو التصريف لغة واصطلاحاً[9]؛ فكما أنّ التصريف في اللغة يعني التحويل والتغيير والتصرّف، فإنّه في اصطلاح الصرفيين العرب يتناول الكلمات التي تستجيب

لهذه الظواهر، ويتفادى الكلمات المجمّدة التي تستعصي عليها[10]. فهو يُعنى بالأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرّفة، ولا يدخل في حدود موضوعه بقية الأبنية الأخرى كالأسماء الأعجمية والأفعال الجامدة وأسماء الأصوات، وحروف المعاني.

أما الدرس الصرفيّ الحديث فموضوعه طوائف الكلمات المختلفة (الأفعال والأسماء والصفات والضمائر... إلخ)، وكلّ أشكال التحوّل والتغيّر فيها. وهذا العلم يطلق عليه في الدرس اللسانيّ الغربيّ مصطلح: المورفولوجيا morphologie[11]. ويُهتمّ فيه بدراسة البنية القواعدية للوحدات الصرفية، أو دراسة الوحدات الصغرى الحاملة للمعنى، والقواعد التي تحكمها، وتشمل هذه الوحدات ما يستقلّ بنفسه ويحمل معنى معجميا، كما تشمل اللواصق التي تتحدّد بها المطابقات، أي: العدد (مفردا ومثنى وجمعا)، والنوع (مذكرا ومؤنثا)، والشخص (متكلما ومخاطبا وغائبا)، والتعيين (معرفة ونكرة)[12].

ويبدو أنّ العلّة في اكتفاء قدامى الصرفيين العرب بما يطرأ عليه التغيّر من الأفعال والأسماء تكمن في كونه الجزء الأعظم من اللغة بتغيّراته الاشتقاقية واللفظية، ولا نستطيع أن نحيط به إلا عن طريق القياس الذي يوفره علم التصريف، لهذا فهو ميزان العربية، الذي به تعرف أصول كلام العرب، ويوصل إلى معرفة الاشتقاق، ويحتاج إليه جميع المشتغلين باللغة العربية من نحويٍّ ولغويٍّ أيّما حاجة[13]. أمّا بقية المفردات المجمّدة في اللغة؛ لانحصارِها وعدم القياس عليها، فهي محفوظة في كتب اللغة والنحو مبنىً ومعنىً، كحروف المعاني، والأسماء الموصولة والأعجمية وأسماء الإشارة...إلخ، أما عن توسّع دائرة علم الصرف عند المحدثين فمردّه إلى التأثر باللسانيات الغربية الحديثة وطبيعة أبنية لغاتها الإلصاقية التي لا تقوم على الاشتقاق، ولا تتّسم باطراد التغيرات، إضافة إلى طبيعة مناهجها الواصفة التي وسّعت الصرف ليشمل جميع الوحدات الصرفية للمستوى الثاني من مستويات النظام اللساني.

ب. أهـداف الصـرف العربـيّ: أمـا عـن الجانـب الثـاني الـذي يتعلّـق بـاختلاف الأغـراض والأهـداف التي يـراد تحقيقهـا بـين الدرسـين القـديم والحـديث، فأهـداف الـدرس الصـوتيّ العربي القـديم هي الحفـاظ على اللغـة العربيـة مـن الضـياع والتبـدّل؛ بسـبب اختلاطهـا باللغـات الأخـرى ودخـول غير العـرب إلى الإسـلام، فالدراسـات اللغويـة عمومـاً -ومـن بينهـا الدراسـات الصـوتية- ذاتُ أبعـاد تعليميـة تحـاول أن تسـتخرج القواعـد والقـوانين التي تتحكّم في اللغـة العربيـة المنقولـة عـن السّـلف بالسّـماع والتلقّي روايـة ومشـافهة، وإيجـاد الأداة التي تعصـم اللاحنين من الخطأ، وتسـاعد على تعلّم اللغـة بعـدما كانـت تكتسـب بالسـليقة[14]، وكـذلك البحـث عـن أسـرار الإعجـاز والتميّز في الخطاب القرآني الذي نزل بهذه اللغة.

أما الدراسات الحديثة فأهدافها علمية بالدرجة الأولى، فهي تهدف إلى استخراج خصائص اللسان البشري من خلال الألسنة الخاصّة، وتحاول أن تصف اللغات الحية –سواء كانت فنّية أم مبتذلـة- وتبـيّن مسـتوياتها وخصائصـها الشـكلية والدلاليـة والتداوليـة، في مرحلـة معيّنـة مـن مراحل حياتها، بعيداً عن التحكّم المنطقيّ فيها بالقياس والاجتهاد[15]، وبعيداً عن المفاضلة بينها ما دامت تحقّق التواصل.

ت. منـاهج الصـرف العربـيّ: إنّ هـذا الجانـب مـن جوانـب الاخـتلاف يتمثـل في المنـاهج المعتمدة لتحقيق تلك الأهداف المرسومة والغايات المرومة، فالدراسات الصوتية القديمة -نظراً لأبعادها التّعليمية والوقائية للغة القرآن من اللّحن والاندثار والتشرذم والحفاظ على مجاري كلام العرب الخلّص، وأساليبهم في استعمالها وتحقيق أغراضهم- قد اعتمدت على الوصف ابتداءً من تلقي اللغـة عـن العـرب وفـق شـروط زمانيـة ومكانيـة، ثـم توسّـلت بأصـول وقواعـد في ظلّ **منهج معيـاريّ** لضـبط المطّرد الـذي يقـاس عليـه مـا لـم يسـمع منهـا، وليلحـق مـن لـيس مـن أهـل اللغـة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدَّ بها إليها، على قول ابن جني في تعريف النحو[16].

ولكـن الدراسـات الحديثـة قـد اعتمـدت **المـنهج الوصـفيّ** في دراسـة اللغـات في شـكلها المنطـوق، وتحليـل ظواهرهـا اللغويـة للوصـول إلى المظـاهر والصـفات التي يشـترك فيهـا اللسـان البشـريّ. وقـد فُتحـت لهـذه الدراسـات آفـاق علميـة واسـعة بسـبب الابتعـاد عـن الظـواهر الكتابيـة للغـة؛ حيـث كانـت تحجـب عـن الدارسـين القـدامى كثيـرا مـن الحقـائق والخصـائص الصـوتية للغـة، وأدّت بهم إلى نتائج وهمية لا تمتّ بصلة إلى واقع اللغة، إذ اعتقدوا أنّ هناك حركات قصيرة قبل أصوات المد[17]، ولـم يحسـنوا اسـتغلال خصـائص لغتهم الصـوتية "في مسـتوى التجويـد وتحليـل الأبنيـة. ولـم يوفقـوا كثيـرا في ربـط الصـلة بـين الصـوتيات والصـرفيات في العربيـة، وكأنمـا أعـوزهم الخيال في تصور الأصوات بمعزل عن الكتابة؛ فبقوا سجناء الخطّ المرئي"[18].

وتجدر الإشارة هنا إلى تفريق الدرس الحديث بين اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ونظاما من الرمـوز مختزنـا في أدمغـة النـاطقين باللغـة الواحـدة، وبـين الكـلام الـذي يمثـل تحقيقـاً وتأديـة فرديـة لـذلك النظـام. إضـافة إلى اهتمـامهم في الدراسـات الحديثـة بالصـوائت القصـيرة والطويلـة وإدراك طبيعتهـا وكيفيـة تشـكّلها وتغيرّاتهـا ووضـع أقيسـة عامـة لهـا في جميـع اللغـات البشـرية. وتفـريقهم بـين الفـونيم بوصـفه وحـدة صـوتية تغييرهـا يغيّر المعنى، وبـين الألوفونـات التي تمثـل التأديـة الفرديـة للفـونيم، والتغيّرات السـياقية المختلفـة التي تفرزهـا التّوازنـات الصّـوتية داخـل التّشـكيل، أو التّنـوّع اللهجيّ، وقـد تـؤدّي إلى معرفـة لكنـة المتكلّم أو بيئتـه ومدى أصالته في اللغة، ولكن لا تصل إلى سوء الفهم والإخلال بالمعنى.

كمـا أنّ الدراسـات الصـوتية الحديثـة قـد اسـتعانت **بـالمنهجين التـاريخي والمقـارن**، لتفسـير بعـض مظـاهر الركـام اللغـوي، ومعرفـة قـوانين التطـور اللغـوي وعلله، ومقارنـة التغيرات الصـوتية للغات التي تنتمي إلى أصل واحد. ونذكر في هذا السياق مثالاً يبيّن تعليل القدماء والمحدثين لتوالي أربعـة مقـاطع قصـيرة في كلمـة واحـدة، فالعربيـة تـرفض هـذا التشـكيل إلا في حالـة واحـدة وهي اتصال كاف المخاطب أو المخاطبة بالأفعال الثلاثية، نحو: **شَكَرَكَ**، و**شَكَرَكِ**. وقد ذهب القدامى

إلى أنّ عدم تسكين آخر الفعل مع ضمير المفعول يرجع إلى أنّ ضمائر النصب بمنزلة كلمة مستقلة برأسها فهي كأنّها منفصلة عن الفعل. أما ضمير الرفع فيسكّن آخر الفعل معه؛ لأنه بمنزلة الجزء من الكلمة. وهذا الرأي لا يقبل به المحدثون، وهو عندهم تحكم محض، وتأويل يعوزه الدليل لتعليل هذه الظاهرة. ويرون أنّ العلة الحقيقية في تسكين آخر الفعل مع ضمائر الفاعل، وعدم تسكينه مع كاف الخطاب، هي رفع احتمال اللبس بين ضمائر الفاعل وضمائر المفعول، في مرحلة من مراحل الساميات كان فيها ضمير المتكلم هو الكاف، فأصل ضربتُ هو: ضربْكُ، وأصل ضربتَ هو ضربْكَ[19]، ولا يزال هذا الأصل في الحبشية والحميرية، اللتين قامتا بتعميم الكاف على ضمائر الرفع التي للمتكلم والمخاطب[20]. إذن فالعلة في الأصل هي رفع اللبس بين كاف الفاعل وكاف الخطاب، وعندما استبدلت العربية التاء بالكاف للدلالة على المتكلم بقي الحال على ما هو عليه.

ومن الجديد في **منهج التأليف** عند المحدثين وطرق تناولهم العلوم اللغوية: التدرّج بدءا بأصغر وحدة صوتية، والتي تتمثل في الأصوات اللغوية، ثم الأبنية الإفرادية ثم التراكيب ثم الأساليب، وهذا ما يفرضه منطق اللغة في البحث والدراسة؛ لاستغلال معطيات كل مستوى في المستويات التي تليه، فلا يمكن دراسة موضوعات الصرف ما لم تكن هناك معرفة بالأصوات اللغوية ومخارجها وصفاتها وخصائصها التشكيلية، وتغيراتها التاريخية والسياقية. ولا يمكن تناول قضايا النحو قبل معرفة الوحدات الصرفية، وهكذا في بقية المستويات. وهذا النظر لم يكن غائباً عن القدماء، ولكنّ **المنهج التعليمي** آنذاك قد فرض عليهم البدء بالكليات والانتهاء بالجزئيات، ومما يدلّ على ذلك قولهم: "كان من الواجب على من أراد معرفة النحو، أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أنّ هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعدُ، ليكون الارتياض في النحو مُوَطِّئاً للدخول فيه، ومُعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرّف الحال"[21].

وفيما يلي سنتطرّق إلى بعض المعطيات المستجدّة في الدرس الصوتيّ الحديث، والتي كان لها الأثر البيّن في تجديد الصرف العربي وإعادة النظر في بعض مسائله وقضاياه:

2. النظام الفونولوجيّ للّغة العربية

يتألّف النّظامُ الفنولوجيُّ للّغةِ العربيّةِ في الدرس الصوتيّ الحديث من أربعةٍ وثلاثين فونيماً مقسَّمة على قسمين رئيسين هما[22]:

الصَّوامت أو السّواكن (consonnes)، وتمثِّل ثمانيةً وعشرين فونيماً من المجموع، وهي: ء، هـ ع، ح. ق. غ، خ، ك. ش، ج، ي. ل، ر، ن. د، ض، ت، ط، ز، س، ص. ذ، ظ، ث. ف، ب، م، و.

الصّوائت أو المُصوِّتات أو الحركات (voyelles)، وتمثِّل الفونيمات السّتّة الأخرى: الحركات القصيرة الثّلاث، وهي: الفتحة والكسرة والضمّة (ـَ ـِ ـُ). والحركات الطّويلة التي تمثّل تمطيطاً أو تطويلاً لها، وهي ما تسمّى بحروف المدّ (الألف، والياء والواو المدّيتين)[23].

والجديد في هذا التقسيم أنّ المحدثين قد عدّوا الألف، والواو والياء المديتين من الحركات لا من الحروف، على عكس القدامى، فهم يرون أنها سواكن، وقد التبس عليهم الأمر؛ لاعتمادهم على الرموز الكتابية لا على الظّواهر الصّوتية في التّقعيد لهذه القضية، وبهذا علّل أحد الباحثين بقوله: "وما سمّيت هذه المدّات سواكن -على ما نفهم من كلامهم- إلا لخلوّها من علامات الحركات الثلاث (الفتحة والكسرة والضمة القصيرات)، وإلّا فمن المستحيل تسميتها سواكن على أيّ وجه فسّرت السكون ومعناه"[24]. وربّما لأنّها مساوية للصامت السّاكن في البنية الإيقاعية ما عدا بنية القافية عند العروضيين.

وهذا الاختلاف انعكس على تحليلات القدامى والمحدثين للبنية الصرفية وتغيّراتها، فاعتبار القدامى لهذه الحركات سواكن جعلهم يضيفون حركة قبلها في الكتابة ويتأولونها عند تفسير

التغيّرات الصوتيّة التي تصيب تشكيل الأبنية الصرفية، نحو: **قَالَ، يَقُولُ، قِيلَ**، والحقيقة الصوتية لا تقرّ بوجود حركات قصيرة قبل هذه المدّات، وأنّ شكلها الكتابي يجب أن يكون كما يلي: **قَالَ، يَقُولُ، قِيلَ**. ونجد هذا التصور في تفسير القدامى لما يسمونه بالتقاء الساكنين، والإعلال بالنقل، والإعلال بالنقل والحذف كقولهم في[25]: **يَقومُ ويَبيعُ** أنّ أصلهما **يَقْوُلُ ويَبْيِعُ**، فنقلت حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله وبقي حرف العلة على حاله. وفي: **قُمْ وبِعْ** أنّ أصلهما **اُقْوُمْ واِبْيِعْ**، وقد حدث فيهما إعلالٌ بنقل حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله حملاً على إعلال الماضي، وسقطت همزة الوصل لتحرّك ما بعدها وزوال سبب وجودها، وحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين.

وقد توسّل القدامى في تحليلاتهم للتغيّرات الصوتية التي تلحق العلل بالقياس على الأبنية الصحيحة، وبالركام اللغوي الذي ينبه على تلك التغيّرات المفترضة[26]. أما المحدثون فلا يرضون بهذا التأويل الذي لا يمتّ إلى الواقع اللغوي بصلة، ويعتمدون في وصفهم سلوك الصوائت داخل التشكيل الصوتي للغة على خصائص تتابعاتها الصوتية المتكونة من الصوائت وأشباه الصوائت[27]. ويعتمدون كذلك على الخصائص المقطعية للغة في تفسير تلك التغيرات الصوتية، والتي سيأتي الحديث عنها لاحقاً.

وتجدر الإشارة إلى أنّ إخراج المحدثين الألف، والياء والواو المدّيتين من الحروف وجعلها من الحركات، أدّى إلى إعادة النظر والمراجعة من جديد لأقوال القدامى المتعلّقة بالأصول الثلاثية للأبنية، وتمثيلها الصرفيّ والصوتي.

3. النظام المقطعيّ للغة العربية

يمثل المقطع اللغوي (syllable) أصغر كمّ نطقيّ يمكن للمتكلّم التوقّف عليه، وهو أساس صوتيّ مركّب تشترك فيه جميع اللغات ويمكن تحليلها على أساسه، وقد مال بعض اللغويّين المحدثين إلى تقسيم الأصوات اللغوية وفقا له، بسبب الاعتراضات المطروحة على التّقسيمات

الأخرى[28]. وللمقطع تعريفات كثيرة، منها أنّه نسق من الأصوات اللغوية له حدّ أعلى يمثّل قمّة إسماع طبيعية تقع بين حدّين أدنيين من الإسماع، ومنها أنّه قمّة إسماع غالباً ما تكون صوت علّة، ومنها أنه تعبير عن نسق منظّم من الجزيئات التحليلية، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام، أو وحدات تركيبية، أو أشكال وكميات معينة[29]، ومنها أنّه "إيقاع صوتيّ، يمثّل مجموع العناصر التي تنتج من خفقة صدرية لغوية، أي: من ضغطة للحجاب الحاجز على الرّئتين للتّصويت، يتكون عنها جهدٌ عضليّ يتصاعد إلى القمّة، ثم يهبط حتّى ينعدم"[30]. ولنمثل بكلمة "سَمِعَ" المركّبة من ثلاثة أحرف، إذ يمكن نطقها على ثلاث وحدات صوتية يمكن الوقوف على كلّ واحدة منها وقوفاً بيّنا، فالسين المفتوحة وحدة، والميم المكسورة وحدة أخرى، والعين المفتوحة وحدة ثالثة.

والمقطع يتكوّن من قمّة وقاعدة، فالقمّة تكون من الأصوات التي لها قوّة إسماع عالية وهي الصّوائت بوجه عام، إلا أنّ بعض اللغات قد تجعل القمّة من الصّوامت التي تقترب من الصّوائت في قوّة الإسماع، وهذه الصّوامت هي الرّاء والميم واللام والنّون. أمّا القاعدة فتكون من الأصوات التي لها قوّة إسماع واطئة، وهي من الصّوامت عادة، ولكن تدخل معها أشباه الصّوائت[31]. ومصطلحا القمّة والقاعدة وضعا من خلال تسجيل الكلام على لوح حسّاس، فتشكّلت الذّبذبات الصّوتية على هيئة خطّ متموّج فيه ارتفاعات وانخفاضات، حيث سمّيت الارتفاعات بالقمم والانخفاضات بالقواعد، ولقد لوحظ أنّ أصوات المدّ (الصّوائت) تحتلّ القمم دائماً لكونها تملك قوّة إسماع عالية، في حين تحتلّ الصّوامت القواعد.

إنّ علة وجود المقطع هو عدم قدرة الجهاز النطقيّ على الاستمرار في النطق، لذا فالمقطع هو أصغر وحدة نطقيّة يستطيع جهاز النّطق تأديتها بين إغلاقين، وقد يكون الإغلاق كاملاً أو جزئياً، ونحصل في كلّ مقطع على صائت مكتنف بصامت أو أكثر[32].

إنّ النظام المقطعي الذي استقرّ في الدرس اللساني الحديث واعتمده كثير من الباحثين المعاصرين يشتمل على خمسة أنواع من المقاطع، سنذكرها في ما يلي ونبيّن خصائصها وسلوكها في اللغة العربية، ولتسمية مكوّنات المقطع تجب الإشارة إلى رموزها، حيث رمزنا بـ (ص) للصّامت، وبـ (ح) للحركة القصيرة أو الصّائت (المصوّت) القصير، وبـ (ح ح) للحركة الطويلة أو الصّائت (المصوّت) الطويل، وإذا انتهى المقطع بصامت فهو مغلق، أمّا إذا انتهى بصائت فهو مفتوح. وباعتماد هذه العناصر نعيّن أنواع المقاطع فيما يلي:

أ/ المقطع القصير المفتوح: ويتشكّل نسقه من صامت وصائت قصير، ورمزه(ص ح) نحو: فَ، بِ، تُ. ويعدّ هذا النوع من المقاطع الأكثر شيوعاً[33] في اللغة العربية.

ب/ المقطع المتوسّط المفتوح: وهو ما توالى فيه صامت وصائت طويل، ورمزه (ص ح ح) نحو: ما، في، ذو.

ج/ المقطع المتوسّط المغلق: وهو ما تتابع فيه صامتان يتوسطهما صائت قصير، ورمزه (ص ح ص) نحو: لَنْ، مِنْ، قُلْ.

د/ المقطع الطويل المغلق: ويتشكّل من صامت فصائت طويل فصامت، ورمزه (ص ح ح ص) نحو: بابْ، عيدْ، حوتْ.

هـ/ المقطع الطّويل مضاعف الإغلاق: ويتكوّن من صوت صامت وصائت قصير يعقبه صوتان صامتان، ورمزه (ص ح ص ص) نحو: عَبْدْ، حِمْلْ، ثُكْلْ.

وقد زاد بعض الباحثين مقطعاً سادساً أطلق عليه **المقطع المديد**[34]، ويتألّف من صامت وصائت طويل يتبعه صامتان، ورمزه (ص ح ح ص ص) نحو: شاقّ، ضارّ، حادّ.

إنّ الشّائع الكثير الاستعمال من هذه المقاطع مفرداً أو مركباً هو الثلاثة الأولى، التي تمتاز بأنّها أخفّ المقاطع جهداً؛ لسلاسة التّصويت فيها، في حين يقلّ تردّد الشّكل الرّابع في حشو

الكلمة، إذ له شروط قاسية، فلا يُقبل إلا في الوقف، أو عندما يكون حدّه الثّاني مكرّراً في المقطع الذي يليه، وذلك كقولك: الضّالّين، ودابّة، والحاقّة، ومع أنّه جائز في ظلّ هذين الشّرطين إلاّ أنّه مقطع مكروه في العربية[35]، ولا يوجد إلّا في النّثر؛ لأنّ الشّعر يكتفي بالمقاطع الثّلاثة الأولى، وإن استعمله على قلّة جعله يختصّ في البنى الإيقاعية الشعرية بنهايات الأبيات.

ويسعى للتّخلّص منه إمّا بتقصير صائته الطّويل ليتحوّل إلى مقطع من النّوع الثّالث (ص ح ص)، أو بتقسيم نواته إلى صائتين قصيرين وإقحام الهمزة بينهما كما في قولهم: احمأرَّ، في احمارّ، وقد تتحوّل الهمزة إلى العين أو الهاء، في مثل: ابذعرَّ[36]، وارمعلَّ[37]، وادلهمّ[38]، واكفهرَّ[39].

أمّا المقطع الخامس فلا يحصل إلا في أواخر الكلمات وحين الوقف، وينشطر في الوصل إلى مقطعين. وهو نادر الوقوع في الشعر. أمّا المقطع السّادس فلا يتحقّق إلّا في أواخر عدد محدود الكلمات وحين الوقف، ويصير في الوصل مقطعين. وهذا يخفّف الجهود المبذولة في أداء الكلام.

ومما يتميز به النّسيج المقطعيّ العربي، كذلك، افتقاد مقاطع لغوية كثيرة تقتضي جهداً صوتياً لتحقيق الأداء. ومن ذلك المقاطع المكونة من: (ح ح)، أو (ح ص ص)، أو (ص ص ح)، أو (ص ص ح ح)، أو(ص ص ح ص)، أو (ص ص ص ح ص)، وما يتولّد عنها في التركيب، من صور معقّدة عسيرةِ النّطقِ.[40]

ومن الخصائص المقطعية للكلمة العربية[41] أنها لا تتكون من ثمانية مقاطع أو أكثر، ولا تقبل في صدرها أو حشوها مقطعاً من الشكل الخامس، ولا توجد كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من أربعة مقاطع من الشكل الأول، ولا توجد كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من ثلاثة مقاطع من النوع الثاني، وإن وجدت فهي أعجمية، مثل: قاديشا، مادونا، ولا توجد كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من مقطعين، الأول من الشكل الثاني، والثاني من الشكل الخامس، وإن وجدت فهي أعجمية، مثل: جومرت، ولا توجد كلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع، أولها من الشكل

الثالث، وثانيها وثالثها من الشكل الثاني، وإن وجدت فهي أعجمية، مثل: سَرْغايا. وبعض الكلمات الموقوف عليها بالألف بدل التنوين بالنصب تكون من هذا النوع، مثل: اشتريتُ سربالا، ولا توجد كلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع، أولها من الشكل الثاني، وثانيها وثالثها من الشكل الثالث، مثل: شابندر.

وقد استغلّ بعض المحدثين هذه الخصائص المقطعية لتعليل التغيّرات الصوتية التي تلحق الأبنية الصرفية، على غرار ما قام به فوزي الشايب[42] في اعتماده الخصائص المقطعية لتفسير بعض الظواهر الصوتية في بناء الكلمة، التي فسّرت عند القدامى بالإعلال والتقاء الساكنين...إلخ.

4. التمثيل الصرفيّ للأبنية العربية

استطاع القدامى أن يضعوا أمثلة أو موازين لفظية مستنبطة من خصائص الأبنية المشتقة في العربية، لتكون معياراً تعرف به أصول الكلمات وزوائدها والتغيرات التي تعتريها، ويقاس على منواله في توليد الألفاظ، كما يعرف به الدخيل والأصيل من الأبنية العربية. ويطلق على هذه الأمثلة الصيغ والأوزان.

فالصّيغةُ لغةً هي مثالُ الشّيء أو صورته أو هيئته التي وُضع أو سُبك عليها شيءٌ آخر مرتّب بترتيبها، وهي مصدرٌ للفعل (صاغ). والصّياغة أو الصّوغ "هو تهيئةٌ على شيءٍ على مثالٍ مستقيم، ومن ذلك قولهم: صاغ الحَلْيَ يصوغه صوغاً، وهما صوغان إذا كان كلُّ واحدٍ منهما على هيئة الآخر"[43]. فصاغ الشّيءَ "يصوغه صوغاً وصياغةً: سبكه...، يقال صاغ شعراً وكلاماً أي وضعه ورتّبه...، ويقال: صيغة الأمر كذا وكذا، أي هيئته التي بُني عليها"[44].

أمّا في الاصطلاح فهي: هيئة الكلمة "التي يمكن أن يشاركها فيها غيرُها، وهي عدد حروفها المرتّبة وحركاتها المعيّنة وسكونها مع اعتبار الحروف الزّائدة والأصلية كلّ في موضعه"[45]، أو "هي الهيئة العارضة للّفظ باعتبار الحركات والسّكنات وتقديم بعض الحروف على بعض، وهي صورةُ

الكلمة، والحروفُ مادّتها"[46]. وهي في تعريفات الباحثين المعاصرين[47]: قوالب المباني التي ترجع إلى أصول اشتقاقية وتصاغ الكلمات على أساسها، أو قوالب لمجموعة من الألفاظ لا حصر لها، ترد على ألسنة المتكلّمين بالفصحى، وتُحدَّد بها المعاني الكلّية أو المفاهيم العامّة.

ويستعمل علماء الصرف القدامى مصطلحات أخرى مع الصيغة بالمفهوم نفسه، وهي: البنية، والبناء الصرفي، والوزن أو الميزان، والمثال، والزنة، والوِزان، والموزون به، والصورة، والقالب[48]؛ وذلك لأنهم خصوا موضوع علم الصرف بالمشتقات، فلا حاجة تدعوهم للتفريق بين هذه المصطلحات.

أما الدرس الصرفي الحديث فإنّه يفرّق بين تلك المصطلحات؛ لأنّه يفرّق بين اللغة بوصفها نظاما اجتماعيّا مجرّدا موجودا بالقوة في أدمغة الناطقين بها، وبين الكلام بوصفه تأدية فردية وتحقّقا ماديّا لذلك النظام بالفعل. أضف إلى ذلك أنّ موضوع الصرف عندهم يستوعب جميع الأبنية المشتقّة والمجمّدة، وفي ضوء هذه المعطيات المستجدّة أُصطلِح على أن **البنية**: حروف الكلمة مع حركاتها وسكناتها المخصوصة، بغضّ النظر عن هيئتها، أي هي مجموع الأحرف التي تتكوّن منها الكلمة متماسكة كالجسم دون اعتبار لشكلها الخارجي، وتطلق على كلٍّ من الأسماء والأفعال والحروف، وقد تكون هذه البنية متصرّفة ولها هيئة -حاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها وسكناتها- تُحتذى ويُصاغ عليها، فتسمّى عندئذ **صيغة**، وهي **مبنى صرفيّ** وجزء من التحليل الصرفي يمثل تلخيصاً شكلياً لجمهرة من العلامات لا حصر لها. أمّا إذا لم تتصرّف ولم تكن لها هيئة يصاغ عليها فهي بنية وليست صيغة.

أمّا الميزان الصّرفي فهو معيار من الحروف يُعرف به عدد حروف الكلمة وترتيبها وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات، وما طرأ عليها من تغيّر في التحقّق الفعلي للغة على مستوى الكلام المنطوق. فهو **مبنى صوتيّ** يناط به أمر بيان الصّورة الصّوتية النّهائية التي آلت إليها المادّة اللغوية، مثل: (قِ) فعل أمر من الفعل (وقى)، ووزنه: (عِ)، وصيغته (اِفْعِل)، والميزان بتعبير

اللسانيين المحدثين من الكلام، أمّا الصّيغة فهي من اللغة[49]. وهذا ما جعل المحدثين يعيدون النظر ويقوّمون طريقة القدامى في أوزان الأبنية العربية، ويفرقون بين تمثيلها صوتياً وصرفياً.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث نؤكّد أنّنا حاولنا الوقوف على بعض مظاهر التجديد في الصرف العربيّ بإيجاز. وتسليط الضوء على مناحي الاختلاف في الصرف العربي بين القديم والحديث في حدوده الموضوعية والمسائل التي يعنى بها، والمناهج المتّبعة في البحث ونوع التعليل المستعمل لتفسير التغيرات الصوتية والظواهر الصرفية، وكذلك على مستوى الأهداف الغايات التي يراد تحقيقها. كما أشرنا إلى أهم النتائج التي حققها الدرس الصوتي الحديث، وكان لها دور فاعل في إعادة قراءة الصرف العربي وإعادة صياغته من جديد.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ هذا البحث ركّز على الجانب النظري للموضوع، وعلى مظاهر التجديد الصرفي في عمومها ولم يتوسّع في جوانبه التطبيقية؛ لأنّنا نريد أن نشفعه ببحث تطبيقي يجسّد مظاهر التجديد الصرفي التي أشرنا إليها.

وننبه إلى أنّ في الدرس الصوتي الحديث الإجابة عن الكثير من الأسئلة المطروحة في بقية العلوم اللغوية، وعلم الصرف منها على وجه الخصوص، وأنّ معرفة خصائص التشكيل الصوتي للغة، والتغيرات الصوتية التاريخية والتركيبية وقوانينها شرط للخوض في المستوى الصرفي للغة ودراسته.

الهوامش والإحالات:

(1) ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2000م: 42، وما بعدها (فروع علم الأصوات).

(2) مجلي محمد أحمد كريري، اتجاهات التجديد في الصرف العربي الحديث، مجلة الدراسات الشرقية، جمعية خريجي أقسام الدراسات الشرقية بالجامعات المصرية، مصر، العدد: 53، يوليو2014م، المجلد الثاني: 695.

(3) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 1979م: 110.

(4) ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط6، د. ت: 11.

(5) مجلي محمد أحمد كريري، اتجاهات التجديد في الصرف العربي الحديث: 679.

(6) أبو نصر إسماعيل الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط10، 2009م: 166.

(7) حسن حنفي، التراث والتجديد موقفنا من التراث القديم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط4، 1992م: 13.

(8) عبدالمتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت: 145، 146.

(9) ينظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ط، 2008م: 90.

(10) ينظر: أبو الفتح عثمان ابن جني، المنصف شرح لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م: 1/ 80، وفخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال: 13- 15.

(11) ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتيّ للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربيّ: 24.

(12) ينظر: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب الحديث، القاهرة، ط1، 2006م: 113/1.

(13) ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ط، 1987م: 27/1. وابن جني، التصريف الملوكي: 10/02.

(14) ينظر: علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: 23. وتمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 13.

(15) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 14-13- 15.

(16) ينظر: ابن جني، الخصائص: 34/1.

(17) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1975م: 39.

(18) الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م: 24.

(19) ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: 138- 139.

(20) ينظر: نفسه: 138- 139.

(21) ابن جني، المنصف: 1/ 40-50.

(22) ينظر: محمد علي الخولي، معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، القاهرة، ط1، 1982م: 187- 186.

(23) الواو والياء لكلٍّ منهما رمز كتابي واحد ويطلق على مدلولين صوتيين مختلفين، فهما حركتان خالصتان ونعني بهما: الضمة والكسرة الطويلتين في مثل: ندنو، نرمي. وهما حرفان في مثل: وَهب، يَهب، قوْم، بيْت. ويعرف هذان الأخيران في الدرس الصوتي الحديث بأنصاف الحركات أو أنصاف الصوامت؛ وذلك لأنهما ينتميان إلى الحركات من الناحية النطقية، وإلى الصوامت من الناحية الوظيفية. ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة: 95.

(24) كمال بشر، دراسات في اللغة: 156.

(25) ينظر: ابن جني، المنصف: 1/ 247- 248.

(26) يرى بعض المحدثين أنّ ما يسمونه بالركام اللغوي هو من باب القياس الخاطئ على الألفاظ الصحيحة، ولا يدل بالضرورة على التغيرات الصوتية التي أصابت نظائرها من الأبنية. ينظر: فوزي الشايب، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، (مقال بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني)، العدد 30: 88.

(27) ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: 139- 140- 141. وينظر: محمد أمنزوي، أشباه الصوائت في اللغة العربية نظامها ووظائفها.

(28) ينظر: غالب المطلبي، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية: 45. وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: 138.

(29) ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة: 170.

(30) فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد: 54.

(31) ينظر: غالب المطلبي، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية: 46.

(32) ينظر: غالب المطلبي، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية: 47.

(33) ينظر: يحيى عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، دار الشروق، (عمان)، الأردن، ط1، 2000م: 16.

(34) ينظر: فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد: 55.

(35) ينظر: يحيى عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية: 19.

(36) بمعنى تفرّق، والأصل فيها ابذارّ، ثم همزت، فصارت ابذأرّ، وبولغ في تحقيق الهمزة كما في العنعنة، فصارت ابذعرّ، ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،ط6، 1999م: 215.

(37) يقال: ارمعلّ الثوب وغيره: إذا ابتلّ، وارمعلّ الدمع: إذا سال وتتابع قَطَرانُه، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (رمعل).

(38) يقال: ادلهمّ الليل والظلام، إذا كثف واسودّ، ينظر: ابن منظور، اللسان: 15/ 96. والتطور هنا اتجه نحو التسهيل إلى الهاء، ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية: 222.

(39) المكفهرّ من السحاب الذي يغلظ ويسودّ ويركب بعضه بعضا، ينظر: ابن منظور، اللسان، (كفهر): 467/6.

(40) ينظر: فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد: 56، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1980م: 41، 42.

(41) محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: 1/ 49، 50، 51.

(42) ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: 102، وما بعدها. ومظاهر المعيارية في الصرف العربي.

(43) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: 3/322-321.

(44) ابن منظور، اللسان: 2527.

(45) رضي الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: 2/1.

(46) أبو البقاء الكفوي، الكليات: 560.

(47) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 133. وعبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، الإعجاز الصّرفيّ في القرآن الكريم: 19. وفاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: 189.

(48) راجي الأسمر، المعجم المفصّل في علم الصرف: 404.

(49) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 144، 145.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ط5، 1975م.
2. ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، 1952م.
3. ابن جني، المنصف شرح لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، بيروت، ط1، 1954م.
4. ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1987م.
5. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط4، 2005م.
6. أبو البقاء أيوب موسى الحسيني الكفوي، الكليات- معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، لبنان، ط2، 1998م.
7. أبو نصر إسماعيل الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 2009م.
8. أحمد ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ط2، 1979م.
9. أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ط، 2008م.
10. أحمد مختارعمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب الحديث، القاهرة، د.ط، 1997م.
11. حسن حنفي، التراث والتجديد موقفنا من التراث القديم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط4، 1992م.

12. راجي الأسمر، المعجم المفصّل في علم الصرف، راجعه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1997م.
13. رضي الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1982م.
14. رمضان عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط6، 1999م.
15. شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط6، دت.
16. الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس،ط3، 1992م.
17. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية - رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1980م.
18. عبدالحميد أحمد يوسف هنداوي، الإعجاز الصّرفيّ في القرآن الكريم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د.ط، 2002م.
19. علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986م.
20. غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد، العراق، د.ط،1984م.
21. فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، المطبعة العالمية، القاهرة، د.ط، 1977م.
22. فخر الدين قباوة الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، مؤسسة ناشرون للطباعة، دمشق، د.ط، 2000م.
23. فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط2، 1988م.

24. فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2004م.

25. فوزي الشايب، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، العدد 30، 1986م.

26. كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 2000م.

27. مجلي محمد أحمد كريري، اتجاهات التجديد في الصرف العربي الحديث، مجلة الدراسات الشرقية، جمعية خريجي أقسام الدراسات الشرقية بالجامعات المصرية، العدد: 53، يوليو2014م، المجلد الثاني.

28. محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت لبنان، ط3، دت.

29. محمد أمنزوي، أشباه الصوائت في اللغة العربية نظامها ووظائفها، مقال بمجلة اللسان العربي، المغرب.

30. محمد علي الخولي، معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، بيروت، ط1، 1982م.

31. يحيى عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2000م.